



Measuring the mutual impact between the Iraqi Stock Exchange indicators and the GDP (growth rate for the period 2007-2022)

* (قياس الأثر المتبادل بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ومعدل نمو الناتج المحلي
الاجمالي للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢٢)

**أ.د. احمد خليل الحسيني

**رعد عبید نهاییه

Abstract

Financial markets play an important role in providing liquidity and cash for various commercial and economic activities. They work to transfer the money saved through consumer spending on basic living goods and employ it in various investment channels by directing it to sectors with a deficit. Hence, the research aims to know the indicators of the Iraqi Stock Exchange and the GDP rate. Total for the period between (2007 until 2022) Through the data shown in the quarterly and annual reports on trading activity in the Iraqi Stock Exchange and considering it as a time series within The extent of its change in the direction of increase The decline and the problem: The Iraqi Stock Exchange has suffered from poor performance due to crises, which succeeded in creating Solutions through studying the indicators and comparing them with each other, coinciding with the circumstances it has experienced,

*بحث مستل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

which have proven that economic growth in Iraq is directly affected by the development of the Iraqi stock market, through the use of thousands loss of resources and raising investment productivity, and the hypothesis from which the research begins: Is there an effect of a reciprocal relationship between Market indicators Iraq Stock Exchange and Gross Domestic Product. The research took an inductive methodology on the theoretical side, referring to books, letters, and magazines by reviewing various concepts related to the Iraqi financial market, its origins and development

المستخلص : تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في توفير السيولة والنقد للأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة وتعمل على نقل الأموال المدخرة عبر الإنفاق الاستهلاكي للسلع المعيشية الأساسية وتوظيفها في قنوات الاستثمار المختلفة وذلك من خلال توجيهها إلى القطاعات ذات العجز ومن هنا يهدف البحث لمعرفة مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي للمدة بين (٢٠٠٧ و لغاية ٢٠٢٢) من خلال البيانات المبيّنة في التقارير الفصلية والسنوية عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية وأعتبرها كسلسلة زمنية في معرفة مدى تغيرها باتجاه الأرتفاع والانخفاض والمشكلة قد عانى سوق العراق للأوراق المالية من ضعف الأداء بسبب الأزمات والتي أجادت في إيجاد الحلول من خلال دراسة المؤشرات ومقارنتها مع بعضها متزامنة بالظروف التي مرت بها والتي قد ثبتت أن النمو الاقتصادي في العراق يتأثر طردياً مع تطور سوق العراق للأوراق المالية وذلك عن طريق الأستخدام الأفضّل للموارد ورفع إنتاجية الأستثمار والفرضية التي ينطلق منها البحث هل هناك إثر ذو علاقة تبادلية بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية والناتج المحلي الإجمالي وقد اتخذ البحث منهجية الأستقرائي في الجانب النظري الى الكتب والرسائل والمجلات باستعراض مختلف المفاهيم التي تخص سوق العراق المالي نشأته وتطوره

المقدمة: تعد الأسواق المالية واحده من اهم مرتكزات العالم المالي حديثاً إذ أن أهمية المؤسسات المالية في تسهيل النشاط الاقتصادي فالأسواق المالية هي أداة فعالة في تمويل المشاريع

والاستثمارات التي تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي مثل سوق العراق للأوراق المالية فسوق العراق للأموال مجال يحتاج الى بحث شامل لكن الجدير بالذكر ان دور السوق العراقية قد يتضاءل بسبب تراجع حصة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اهمية البحث: - تبرز اهمية البحث لمعرفة وقياس مدى تأثير مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة الدراسة كونه اقتصاد ريعي معتمد على موارد النفط الخام في تمويل موازناته العامة وخطته التموينية مشكلة البحث: - قد عانى سوق العراق للأوراق المالية من ضعف الأداء بسبب الأزمات والتي أجادت في إيجاد الحلول من خلال دراسة المؤشرات ومقارنتها مع بعضها متزامنة بالظروف التي مرت بها والتي قد ثبتت أن النمو الاقتصادي في العراق يتأثر طرديا مع تطور سوق العراق للأوراق المالية وذلك عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد ورفع إنتاجية الاستثمار فرضية البحث: - ينطلق البحث من فرضية مفادها: - هل هناك إثر ذو علاقة تبادلية بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية والناتج المحلي الاجمالي ؟ وينبثق عنها الفرضيتين الفرعيتين الاتيتين: -

١- (الفرضية البديلة H1) : وجود أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات سوق العراق المالي

في الاجلين الطويل والقصير في التأثير على معدل الناتج المحلي الاجمالي

٢- (الفرضية الصفرية H0) : عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات في الاجلين

الطويل والقصير في التأثير على معدل الناتج المحلي الاجمالي

أهداف البحث :-

١. قياس تطور نمو سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة مؤشرات

للفترة من ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠٢٢ من البيانات المنشورة في صفحة هيئة

الأوراق المالية لبيان أثر سوق العراق للأوراق المالية على النشاط الاقتصادي

٢. قياس الأثر المتبادل بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية والناتج المحلي

الإجمالي ومعرفة العلاقة بينهما

منهج البحث :- اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري الى الكتب

والرسائل والمجلات باستعراض مختلف المفاهيم التي تخص سوق العراق المالي نشأته

وتطوره ومن ثم مفهوم الناتج المحلي الاجمالي والعلاقة بينهما ثم عرض

المؤشرات وتحليلها وبالتالي قياس الأثر المتبادل بين مؤشرات السوق

(المؤشر العام لأسعار الاسهم ، مؤشر عدد الاسهم ، مؤشر حجم التداول ، مؤشر عدد الصفقات) ومعدل الناتج المحلي الاجمالي
هيكلية البحث : تم تقسيم الهيكلية على النحو الاتي- لفصل الأول: الجانب النظري :تضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول سوق العراق المالي والمبحث الثاني مفهوم الناتج المحلي الاجمالي والمبحث الثالث العلاقة بين سوق العراق للأوراق المالية والناتج المحلي الاجمالي أما الفصل الثاني المبحث الاول مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية والمبحث الثاني تحليل مؤشرات التداول السنوية لسوق العراق للأوراق المالية والناتج المحلي الاجمالي أما الفصل الثالث: الجانب التطبيقي قياس وتحليل الاثر المتبادل بين مؤشرات سوق العراق والناتج المحلي الاجمالي
المبحث الاول- الجانب المفاهيمي لسوق العراق للأوراق المالية (١)

أولاً- نشأة سوق العراق للأوراق المالية: شهد تاريخ نشأة سوق العراق للأوراق المالية مرحلتين منفصلتين هما المرحلة الاولى. تم انشاء سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩١ ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري إذ يعتبر السوق مؤسسة ذات نفع عام ولا يهدف إلى تحقيق الأرباح بل يهدف إلى تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية والتعامل بها بهدف ضمان سلامة وصحة وسهولة وسرعة ودقة هذا التعامل. يهدف أيضاً إلى حماية الاقتصاد الوطني ومصالح المتعاملين وتنظيم مهنة الوساطة في التعامل بالأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف المعنية وتطوير الوعي الاستثماري وحماية المصالح المشروعة وتعزيز الادخار وتطوير الاستثمار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه الادخار لخدمة الاقتصاد الوطني. تم افتتاح سوق بغداد للأوراق المالية رسمياً في تاريخ ٢٣ مارس ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين يعمل السوق على تنظيم وتطوير سوق الأوراق المالية في العراق وتوفير بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين المحليين والأجانب.

المرحلة الثانية^(٢)

شهد إنشاء سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون المؤقت رقم ٧٤ في ١٨ نيسان ٢٠٠٤ وبدأت أول جلسة تداول له في ٢٤ حزيران ٢٠٠٤ وشكل مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٤ وفقاً لقانون الأوراق المالية المؤقت وتم تعيين أعضائه من قبل مجلس الحكم العراقي ونشرت تفاصيل التعيين في الوقائع العراقية بالعدد المرقم ٣٩٨٣ الصادر في نيسان ٢٠٠٤ مجلس المحافظين كان

(١) - النجفي، حسن، سوق بغداد للأوراق المالية، مطبعة النجفي، بغداد، ١٩٩٢، ص ٨٠.

(٢) - سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي الثالث، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٧.

له دور أساسي في تأسيس وافتتاح السوق واستمر في أداء مهامه بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية على ترخيص مزاولة النشاط يتم تعيين أعضاء المجلس عن طريق الاقتراع السري كل سنة ويتكون المجلس من تسعة أعضاء وتمثل مهمتهم الرئيسية في تنظيم السوق ووضع السياسة العامة له والإشراف على أنشطته. وفي (٢٠٠٤/٦/٢٨) عقدت أول جلسة تداول في سوق الأسهم كان عدد الشركات المسجلة في الجلسة الأولى (١٥) شركة فقط وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤ وصلت إلى ٧٨ شركة تم العمل الفعلي في السوق بداية (٢٠٠٧) بعد استقرار الوضع في البلد وقد كان عدد الشركات المسجلة في السوق حتى نهاية (٢٠٢١) ما يقارب (١٠٥) شركة حسب التقرير السنوي ووزعت على ثمان قطاعات. (المصارف، الاتصالات، الاستثمار، الخدمات، السياحة والفنادق، الصناعة، الزراعة، التأمين). وقد اعتمدت على نظام مزاد علني مكتوب وسوق الأوراق المالية منذ أن فتح أعتد على الاجازات الصادرة من قبل الوسطاء في السوق وعندها سمح لهم بتنفيذ عمليات التداول فيه

ثانيا - أهداف سوق العراق للأوراق المالي^(٣)

تتمثل أهداف البورصة العراقية في تحقيق الأهداف التالية

١. الحفاظ على المعايير المؤسسية المتعارف عليها بما يتوافق مع أهداف المستثمرين ويعزز ثقتهم بالسوق
٢. تعزيز مصالح المستثمرين من خلال أسواق حرة وأمنة وفعالة وتنافسية وشفافة.
٣. تعزيز وتنظيم معاملات الأوراق المالية وعمليات التسوية والمقاصة وعمليات المقاصة بشكل فعال.
٤. تنظيم الأعضاء للقيام بالخدمات المتعلقة بمعاملات البرنامج وكافة الأمور المتعلقة بشراء الأوراق المالية لتمويل وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة.
- ٥- زيادة رأس مال الشركات المسجلة ومساعدة الشركات المهتمة بالتنظيم الذاتي في السوق .
- ٦- المشاركة في برامج التثقيف الاستثماري لتوعية المستثمرين القادرين على الفرص الاستثمارية في سوق الأوراق المالية.
- ٧- تحليل وجمع ونشر الإحصاءات والمعلومات المهمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها.

(٣) - قصي حسن حمزه ، دور الأسواق المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة(٢٠٠٧-٢٠٢١) رسالة ماجستير غير منشورة

جامعة بابل س ٦٠-٦١

٨- التواصل مع الاسواق العالمية والاسواق العربية بهدف تحسين السوق.

٩- العمل على تقديم الخدمات والنشاطات الضرورية لدعم أهدافه.

سمات السوق العراقي^(٤)

١. يقتصر رأس المال على الشركات العاملة في سوق المال العراقي والشركات المدرجة في سوق العراق

وهناك استثناءات لبعض البنوك التي حدد البنك المركزي رأسمالها بـ ٢٥٠ مليار دينار.

٢- عدم وجود بعض التشريعات المنظمة للعمل ولا بد من تحديثها لمواكبة التغيرات التي يشهدها واقع الاقتصاد العراقي الذي يميل إلى العمل وفق آلية السوق.

٣- ضعف أدوات الرقابة الفعالة المطلوبة لتوفير الحد الأدنى من الإفصاح والشفافية للعملاء.

٤- عدم وجود قواعد قانونية كافية لحماية وكسب ثقة المستثمرين المحليين وأصحاب رؤوس الأموال والمشاركة في هذا السوق مع الأجانب.

٥- ضعف في مرونة هيكل أسعار الفائدة السائدة في السوق سواء للبنوك أو غيرها. شركة تأمين تقدم قروضاً متوسطة وطويلة الأجل للأغراض العقارية.

٦- يفتقر السوق إلى الوسطاء الماليين وشركات صناعة السوق قياساً باحتياجاتها الفعلية وظائف سوق العراق للأوراق المالية -هيقوم سوق الأوراق المالية العراقية بالعديد من الوظائف منها:

١. زيادة معدل النمو الاقتصادي للعراق - يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية حادة حيث أن انخفاض المدخرات الناتجة من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الناجم عن انخفاض مستوى الدخل والذي أثر بشكل كبير على الاستثمار وقد أدى إلى قيام الاقتصاد العراقي بالاقتراض من الدول الأجنبية وبالتالي تراكم الديون والمديونية تجاه العالم الخارجي مؤدياً الى ارتفاع معدلات البطالة والذهاب إلى الركود الاقتصادي وان ذلك أدى الى انخفاض الدخل ومن ثم معدل النمو ولذلك يجب تحقيق زيادة في الدخل القومي وخفض معدل البطالة ومن هنا يبرز دور أسواق الأوراق المالية لتوفير الاموال اللازمة لتشجيع ازدهار الاستثمار عن طريق توجيه الادخارات وتعبئتها نحو الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي^(٥)

(٤) - وليد عبد النبي عيدي، السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية، مجلة أبحاث في السياسة النقدية، العدد الأول، البنك المركزي

العراقي، ٢٠١٦، ص ٣

(٥) - سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق

المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤، ص ٦

٢- دعم دور القطاع الخاص في العراق - ونظرا للاتجاه الحالي المتمثل في تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور في الاقتصاد العراقي فإن الحاجة لذلك متزايدة لتلبية احتياجاته التمويلية. يواجه القطاع الخاص العديد من العوائق أمام التمويل في ظل فترة ما قبل ٢٠٠٣ المتمثلة في هيمنة الدولة وقطاعاتها على السياسة المالية والنقدية واحتكارها للأنشطة المصرفية لكن الوضع مختلف تماما عام ٢٠٠٣ حينها توجه الاقتصاد العراقي نحو أنتهاج سياسته ماليه ونقديه ملائمه أكثر وهنا تبرز أهمية الاسواق المالية ودورها في القطاع الخاص للاقتصاد العراقي^(٦)

٣- توفير التمويل اللازم. أحدى الخطوات الحاسمة في أي مشروع هي تأمين التمويل المناسب ويعد سوق الأوراق المالية مصدرا هاما لتمويل مجتمع الأعمال العراقي إن قدرة العراق على التمويل الاجتماعي ضعيفة وسيكون إنشاء سوق الأوراق المالية العراقية مفيداً لهم وتوفير هذه الأموال لإقامة مشاريع جديدة أو تطوير المشاريع القائمة هو الغرض المقصود^(٧)

٤- الاتجاه نحو سياسة الخصخصة في العراق. وكان أحد أسباب إنشاء سوق العراق للأوراق المالية هو اعتماد سياسة البيع المباشر أو حصة جزئية من أصول القطاع العام ويبدو أن الافتقار إلى الأسواق المالية المنظمة سيكون أحد الأسباب والمحددات الرئيسية لعملية تقييم فعالة لهذه الأصول وهذا يتطلب سوق اوراق مالية منظم يهدف التمويل إلى تعزيز العوامل التنافسية وتوسيع نطاق الملكية وتحقيق التقييم الحقيقي لأصول شركة عراقية معده للخصخصة^(٨)

٥. تنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لتمويل مشاريع التنمية^(٩) تقوم الأسواق المالية بتشجيع صغار المدخرين على الادخار والاستثمار في الأوراق المالية يعزز التوجه نحو تنمية مستدامة وتحقيق الاستدامة المالية للأفراد والمجتمعات. يتم ذلك بمشاركة الهيئات المالية والحكومية والمؤسسات المالية لتوفير البيئة

(٦) - احمد حمدي احمد، دور سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة

المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٧

(٧) - سليم رشيد عبود الزبيدي ،أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار السهم، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة

ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤، ص ٦٦

(٨) - احمد حمدي احمد، دور سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار دراسة تحليلية ،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة

المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٧٧

(٩) - حسن النجفي ، سوق الأوراق المالية (البورصة) ، اصدارات مصرف بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٢-١٤

المناسبة والتوجيه اللازم لصغار المدخرين للاستفادة من فرص الاستثمار لأنهم لا يستطيعون عادةً بناء المشاريع الاستثمارية لعدة أسباب منها ما يتعلق بصغر حجم هذه المدخرات وقلتها . هم يدركون الفرص الاستثمارية المتاحة والأفراد غير قادرين على إنشاء مشاريع استثمارية وهم يفضلون شراء الأوراق المالية على أساس حجم الأموال مما يؤدي إلى توفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات وكل هذا سيؤدي إلى زيادة معدل نمو الاستثمار وزيادة معدل التوظيف وزيادة معدل النمو^(١٠)

٦- تخفيف الضغوط على النظام الائتماني وتعزيز استقرار أسعار الفائدة من خلال إيجاد مصادر بدائل للتمويل^(١١)

٧- مراقبة الاستثمارات من خلال فهم سير العمل في المشاريع الاقتصادية والتغيرات في أسعار الأوراق المالية وأسعار تلك الأوراق تشير إلى اتجاه الوضع الاقتصادي في المستقبل^(١٢)

٨- سوق الأوراق المالية هو القناة الرئيسية للاقتصاد التي تمكن الحكومة من تنفيذ سياستها النقدية. إن وجود أسواق الأوراق المالية المتقدمة يمكن البنوك المركزية من التأثير على كمية الأموال بالنسبة للأصول المالية السائلة وأسعارها وذلك عن طريق الدخول إلى سوق الأوراق المالية كبائع أو مشتري في الأصول المالية بناءً على الظروف الاقتصادية الراهنة^(١٣)

٩- توفير الدرع المناسب للمستثمرين ضد المخاطر المحتملة للاستثمار في مشاريع احتمالية أو غير منتجة ماليًا. وتعد مهام مراقبة عمليات تداول الأوراق المالية وإنشاء أدوات التحوط وإدراج أسهم الشركات في السوق المالية من المكونات الأساسية للصناعة المالية. أحد الأمثلة على المخاطر التي يتم معارضتها عادة هو مخاطر المشتقات المالية^(١٤)

المبحث الثاني

النتائج المحلي الإجمالي: يُعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر مؤشرات النشاط الاقتصادي أهمية وغالباً ما يتم قياسه سنوي أو ربع سنوي ولقياس نمو اقتصاد الدولة ما بين مدة وأخرى يقال ان

(١٠) - السيد محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، ط ١ ، مؤسسة رؤية للنشر

والتوزيع ، مدرسة ابن النفيس - المعمورة ، ٢٠١٠ ، ص ١١٦

(١١) رشد فؤاد التميمي ، الأسواق المالية اطار في التنظيم وتقييم الأدوات ، دار اليازوري ، الأردن - عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦

(١٢) - ابراهيم رسول هاني عباس الحسناوي ، أثر اسواق راس المال في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة ،

اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١

(١٣) - طارق عزيز شويل البايوي ، دور سوق العراق للأوراق المالية في تنظيم أسعار الأسهم (دراسة تحليلية) مشروع بحث دبلوم

عالي في التقنيات المالية والمحاسبية ، كلية التقنية الإدارية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦

(١٤) - دريد كامل آل شبيب ، الأسواق المالية والنقدية ، ط ١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٤٢

الدولة تتمتع بأقتصاد جيد عندما يكون ناتجها المحلي الإجمالي مرتفع نسبياً (١٥) كما يُعد الناتج المحلي الإجمالي GDP المقياس الأساسي للأداء الاقتصادي العام للدولة ويعبر عن قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال عام وتعد المعلومات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهم لتقييم التنمية الاقتصادية وللحكم على الوضع التشغيلي للاقتصاد الكلي (١٦) وأيضاً يُعد سجلاً شاملاً لحالة الاقتصاد فيما إذا كان الاقتصاد ينكمش ام يتوسع كما يساعد في التنبؤ فيما إذا كان هناك أي تهديدات مستقبلية في الاقتصاد مثل الركود والتضخم (١٧)

أهمية الناتج المحلي الإجمالي GDP (١٨)

١- يحدد فيما إذا كان أقتصاد ينمو بسرعة أو ببطء

١- يستخدم للمقارنة بين حجم الاقتصاد المحلي والاقتصادات المتطورة

٢- يُعد وسيلة مهمة للمستثمرين لأجل ألتعديل على اصولهم وتحديد المكان الذي تكمن فيه أفضل الفرص الاستثمارية يتكون الناتج المحلي الأجمالي (١٩) من الاستهلاك (C)، الاستثمار (I)، شراء السلع والخدمات من قبل الحكومة (G)، الصادرات (X)

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP بعدة طرائق من أهمها

(١٥) - Kenneth and others, Guobadia Emwinloghosa and others, 2021, A Time Domain Approach to Modeling Nigeria's Gross Domestic Product, Scholars Journal of Physics, No.1,Vol.8.

(١٦) - Musyoki and others, 2020, Econometrics Model for the Contribution of Agricultural Gross Domestic Product to Overall Gross Domestic Product, International Journal of Mathematics Trends and Technology ,No. 6 , Volume 66 ,p 81

(١٧) - Hiregowda and others, Suchitra and others, 2020, Principal Component Analysis and its Application to Nominal Gross Domestic Product, Materials Science and Engineering ,p,1

(١٨) - Kenneth and others, Guobadia Emwinloghosa and others, 2021, A Time Domain Approach to Modeling Nigeria's Gross Domestic Product, Scholars Journal of Physics, No.1,Vol.8.

(١٩) - Atanu and others, Enebi Yahaya and others, 2020, ARIMA Model for Gross Domestic Product, Archives of Current Research International, No.7, Vol. 20,p.5

١- أسلوب الانفاق الكلي : حسب هذه الطريقة يتم حساب الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الحكومي ثم إضافة الانفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) ثم إضافة الانفاق الخارجي (الصادرات - الواردات) (٢٠)

٢- أسلوب صافي الدخل المحلي :يشمل بنود صافي الدخل المحلي العناصر (الأجور والمرتببات ، الأرباح التي يتم الحصول عليها من قبل المنظمين ، العوائد لرأس المال ، الأيجارات وريع الأراضي) ومن أجل الحصول على الدخل المحلي الإجمالي لابد من إضافة البنود (الضرائب غير المباشرة ، مخصصات أهلاك رأس المال الثابت) بعد طرح الإعانات الانتاجية التي تمنحها الحكومة وبعدها تظهر تكلفة السلع والخدمات بسعر السوق (٢١)

٣- أسلوب الناتج (القيمة المضافة) : حسب هذه الطريقة يتم حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع من القطاعات المكونة للاقتصاد المحلي ثم تجمع مع بعضها لأجل الوصول الى الناتج المحلي الإجمالي (٢٢)

أساليب حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP

أسلوب الإنتاج	أسلوب صافي الدخل المحلي	أسلوب الناتج (القيمة المضافة)
الانفاق الاستهلاكي	الأجور والمرتببات	قطاعات الإنتاج السلي
السلع الغير معمره	أرباح المنظمين	قطاع الزراعة
السلع المعصرة	عوائد رأس المال	قطاع الصناعة
الخدمات	الإيجارات والريوع	قطاع النقل
الانفاق الاستثماري	دخول أصحاب المهن	قطاع تجارة الجملة والتجزئة
الاستثمارات الثابتة	الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج	البناء والتشييد
تكوين رأس المال الثابت	قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج	الكهرباء والغاز
التغير في المخزون	+ الضرائب	قطاعات الانتاج الخدمي
الانفاق الحكومي	+ مخصصات أهلاك رأس المال	منتجات الخدمات الحكومية
الصادرات - الواردات	إعانات الإنتاج	خدمات المنازل
= الناتج المحلي الاجمالي	= الناتج المحلي الاجمالي	= الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: الأفندي، محمد احمد، ٢٠١٤، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، اليمن، الامين للنشر والتوزيع، اليمن، ص ٧١

(٢٠) - (السلمان والبكر، مهذب بن عبد الملك و احمد بن البكر، ٢٠١٦، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي ص ١٣

(٢١) - الأفندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، اليمن، الامين للنشر والتوزيع، اليمن، ، ٢٠١٤ ص ٦٤

(٢٢) - (السلمان والبكر، مصدر سبق ذكره) ، ٢٠١٦ ، ص ١٠

المبحث الثالث - علاقة الاسواق المالية بالنتائج المحلي الاجمالي

• بشكل عام استثمار الأصول المالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفعالية الاستثمارية وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال توجيه المدخرات نحو مشروعات إنتاجية عندما يتم توجيه المدخرات نحو الاستثمار في مشروعات إنتاجية يمكن أن تساهم هذه الزيادة في الاستثمار من نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج القومي مع زيادة الاستثمار في المشروعات الإنتاجية ومن ثم تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة مما يساهم في زيادة الإنتاج والناتج القومي كما أن هذه النشاطات المالية تعمل عبر تلك القنوات على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومع ذلك يجب أخذ بعين الاعتبار أن هذا الافتراض بثبات العوامل الأخرى وفي الواقع هناك العديد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الفعالية الاستثمارية والنمو الاقتصادي مثل السياسات الحكومية والتكنولوجيا والاستقرار الاقتصادي والتطورات العالمية وغيرها لذلك يجب مراعاة هذه العوامل وتقييمها بشكل شامل لفهم تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي^(٢٣)

الفصل الثاني/ المبحث الاول. مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

أولاً: مفهوم مؤشر سوق الأوراق المالية. هو قيمة رقمية تستخدم لقياس أداء السوق بشكل عام يتم تكوين المؤشر عن طريق تجميع مجموعة محددة من الأوراق المالية أو الشركات المساهمة الممثلة للسوق ويتم تحديد قيمة المؤشر في مرحلة البداية ومن ثم يتم مقارنة قيمته بعد ذلك في نقاط زمنية محددة تحرك المؤشر لأعلى أو لأسفل يشير إلى تغير اتجاه السوق بشكل عام عندما يرتفع المؤشر فإن ذلك يعكس زيادة في قيمة الأوراق المالية المكونة للمؤشر وتحسناً في أداء السوق وعلى العكس عندما ينخفض المؤشر فإن ذلك يشير إلى تراجع قيمة الأوراق المالية وضعفاً في أداء السوق^(٢٤)

مؤشرات قياس أداء الأوراق المالية

❖ المؤشر العام لأسعار الأسهم : هو مقياس إحصائي للأداء العام للسوق وعادة ما يتم حسابه بواسطة متوسط سعر مجموعة من الأسهم المختارة من السوق المالية وبما أن كل سوق مالي يحتوي على العديد من الأسهم ونظراً لصعوبة قياس الاتجاهات العامة في نشاط الأسهم والأسواق المالية فمن الضروري العثور على مؤشر مخصص لكل سهم لاستخدامه سوق

(٢٣) - الحناوي، إبراهيم رسول هائي، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤

(٢٤) - د عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (اسهم - سندات - وثائق

استثمارية - خيارات) الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ ص ٢٩٢

مالي يمثل متوسط سعر السهم اليومي والآلية التي تقوم عليها عمليات التداول اليومية لذلك نلاحظ كل سوق مالي مؤشر خاص به^(٢٥)

❖ مؤشر حجم التداول (Trading Volume Index) (٢٦)

يشير إلى القيمة الإجمالية للأسهم والسندات التي تم تداولها في السوق خلال فترة زمنية محددة عادةً تكون سنة ويعكس حجم التداول للقيمة الإجمالية للأوراق المالية التي تم تداولها في السوق خلال تلك الفترة ومعدل التداول يقاس عن طريق قسمة إجمالي الأسهم المتداولة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي

❖ مؤشر معدل الدوران (Share Turnover Ration) (٢٧)

❖ يقيس النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة أو مجموعة من الشركات في قطاع محدد خلال فترة زمنية معينة يمكن حساب معدل الدوران عن طريق قسمة إجمالي الأسهم المتداولة على رسملة السوق (القيمة السوقية) خلال فترة الزمن المحددة. المعدل المنخفض للدوران يشير إلى أن السوق قد تكون غير نشطة على الرغم من كبر حجمها (رسملتها السوقية الكبيرة). وهذا يعني أن الأسهم في السوق تتداول ببطء وقد يكون هناك قلة في حجم التداول اليومي يمكن أن يكون سبب ذلك هو عدم وجود اهتمام كبير من المستثمرين في الشراء والبيع النشط للأسهم

مؤشر عدد العقود (عدد الصفقات) (٢٨)

❖ العقد هو التزام نمطي لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد و بتاريخ مستقبلي محدد أي أن يتم التنفيذ في المستقبل والعنصر الأساسي في هذا العقد هو أن السعر والأصل والكمية يتم الاتفاق عليها عند توقيع العقد بينما يتم دفع الثمن و تسليم الأصل المتفق عليه في المستقبل و من هنا جاء تعبير المستقبل لوصف العقد

❖ الناتج المحلي الاجمالي: _ يعد من أهم المؤشرات لقياس النشاط الاقتصادي لأي بلد حيث يمثل إجمالي القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها في البلد خلال فترة زمنية محددة عادةً تكون سنة.

(٢٥) - رسمية احمد ابو موسى ، الاسواق المالية والنقدية ، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥ ، ص ١١.

(٢٦) - Ross Levine & Sara Zerous, Capital Control Liberalization, op.cit, p,4.

(٢٧) - د عبد الغفار حنفي و ده . رسمية قرياقص، الأسواق المالية وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣١٣

(٢٨) - زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٤

❖ يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى مؤشراً على تطور النشاط الاقتصادي في البلد بالتالي يمكن اعتبار التوقعات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة مؤشراً للوضع الاقتصادي المستقبلي والذي بدوره يؤثر على حركة الأسعار في السوق المالي^(٢٩)

الفصل الثالث المبحث الاول : توصيف النموذج القياسي

الاقتصاد القياسي شأنه شأن العلوم الأخرى يقوم بعملية منطقية ومنهجية حيث يمر اي بحث قياسي بأربع مراحل كما يلي (٣٠)

المرحلة الأولى: تتعلق هذه المرحلة بتعيين واختيار النموذج ووضع الفروض التي يقوم عليها ويتم تحديد النموذج الذي سيستخدم في البحث وتحديد الفروض الأساسية التي يعتمد عليها النموذج.

المرحلة الثانية: تتعلق هذه المرحلة بعملية التقدير للمعاملات الخاصة بالنموذج ويتم تقدير قيم المعاملات الذي يحتاجها النموذج من خلال استخدام البيانات وتقنيات الاختبارات المناسبة. يُشار أيضاً إلى هذه العملية بـ"اختبار فروض النموذج" حيث يتم التحقق من صحة الفروض المفروضة في النموذج

المرحلة الثالثة: تعتمد هذه المرحلة على نتائج المرحلة الثانية إذ يقوم الباحث بتقييم المعاملات المقدرة. يتم تحليل النتائج وتقييم مدى توافق المعاملات المقدرة مع النظرية والتوقعات الاقتصادية.

المرحلة الرابعة: استناداً إلى الاختبارات السابقة والنتائج التي حصل عليها الباحث في المراحل الثلاثة السابقة يتم اختيار مدى قدرة النموذج على التنبؤ بمستقبل الظاهرة أو سلوك متغيرات النموذج في المستقبل. يتم تقييم كفاءة النموذج في التنبؤ واستخدامه لاتخاذ القرارات الاقتصادية. أولاً – متغيرات النموذج

(٢٩) - د محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم والسندات ، وتحليل الأوراق المالية، الطبعة الاولى، مطبعة

الخليج، الكويت، ١٩٨٢.ص١٥٣

(٣٠) - عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار العسير للطباعة والنشر، مكة المكرمة،

المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤، ص١٦

الجدول (٧) متغيرات النموذج القياسي المستخدم

المتغير	رمزه	نوعه
المؤشر العام لاسعار الاسهم المتداولة	Isp	متغير داخلي
مؤشر عدد العقود	Nci	متغير داخلي
مؤشر الاسهم المتداولة	Tsi	متغير داخلي
حجم التداول	Tsv	متغير داخلي
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	Ggdp	متغير داخلي

ان بناء وتوصيف النموذج القياسي في الاقتصاد يؤدي دورًا حاسمًا في إجراء التقديرات وتوقع المتغيرات الاقتصادية واتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية وعند وصف النموذج يتم ربط الظاهرة المدروسة بالمتغيرات المؤثرة فيها وذلك باستخدام الفرضيات التي تأتي من النظرية الاقتصادية يتم تحديد المتغيرات المستقلة والتي يفترض أنها تؤثر في المتغير المعروف أو المدروس ويتم تحديد طبيعة وقوة العلاقة بينها وفي حالة استخدام أدوات السياسة المالية أو النقدية كمتغيرات في النموذج يتم تضمينها في وصف النموذج بشكل مناسب يمكن للنموذج أن يساعد في توقع تأثير هذه الأدوات على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وتحليل تأثيرها المحتمل على الاقتصاد بشكل عام ولهذا سيكون التوصيف كما يأتي^(٣١)

ثانياً- طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية
العلاقة بين المؤشر العام للأسهم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي: هناك علاقة طردية بين المؤشر العام للأسهم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ تفترض النظرية الاقتصادية أنه كلما ازداد المؤشر العام للأسهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

ب - العلاقة بين حجم التداول ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: هناك علاقة طردية بين حجم التداول ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ تفترض النظرية الاقتصادية انه كلما ازداد حجم التداول كلما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي

ج -العلاقة بين عدد العقود ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي : هناك علاقة طردية بين عدد العقود ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ تفترض

(٣١) - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، دار الديوان للطبوعات الجامعية للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ١٠.

النظرية الاقتصادية أنه كلما أزداد عدد العقود يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الأجمالي.

د-العلاقة بين مؤشر الأسهم المتداولة ومعدل الناتج المحلي الأجمالي : هناك علاقة طردية بين مؤشر الأسهم المتداولة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ تفترض النظرية الاقتصادية أنه كلما أزداد مؤشر الأسهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الأجمالي.

ثالثاً- مصادر البيانات- أعتمد الباحث مجموعة من البيانات المتاحة له لفترة تمتد من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٢٢ وتشمل المؤشر العام لأسعار الأسهم وحجم التداول وعدد الأسهم المتداولة وعدد العقود وتم الحصول على هذه البيانات من التقارير الاقتصادية السنوية لسوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى ذلك تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الأجمالي من التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات من (٢٠٠٧_٢٠٢٢) تلك البيانات توفر مجموعة معلومات قيمة للباحث لتحليل العلاقة بين المؤشر العام لأسعار الأسهم والناتج المحلي الإجمالي والعوامل الأخرى المرتبطة بها ويمكن استخدام تلك البيانات لإجراء تحليلات إحصائية واختبار فرضيات وفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتحليل هذه البيانات يمكن أن يساهم في فهم أداء سوق الأسهم وتأثيره على الاقتصاد المحلي كما يمكن استخدامها لتوجيه اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقييم الفرص والتحديات في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً. النموذج القياسي المستخدم: لقد تم استخدام البرنامج الاحصائي (EViews 12) لقياس أثر المؤشرات على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وقد وظفت البيانات السنوية لهذه المؤشرات للمدة (٢٠٠٧_٢٠٢٢) من أجل الحصول على بيانات متجانسة لكل من المتغيرات.

تقدير وتحليل النموذج القياسي المستخدم

أولاً : استقرارية السلاسل الزمنية :يلاحظ من الجدول (٨) نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller) لمعرفة استقرارية متغيرات النموذج وقد تبين الآتي

١. إن متغيرات (GDP) الناتج المحلي الأجمالي قد أستقر عند المستوى (٠) | سواء بثابت أو باتجاه عام أو بدون

ثابت وأتجاه عام وبمستوى معنوية (٥%)

٢. أن جميع المتغيرات الأخرى لم تستقر عند المستوى وأستقرت عند الفرق الأول (١) | سواء بثابت أو بأتجاه عام أو بدون ثابت وأتجاه عام وبمستويات معنوية تراوحت بين (١%) و (٥%)

الجدول (٨) نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
TSV	TSI	NCI	ISP	GGDP	
-3.0477	-2.8347	-2.7366	-1.3893	-3.7475	t-Statistic With Constant
0.0530	0.0770	0.0926	0.5590	0.0148	Prob.
*	*	*	n0	**	
-3.0240	-2.9120	-2.6012	-2.3509	-4.0642	t-Statistic With Constant & Trend
0.1581	0.1862	0.2845	0.3859	0.0324	Prob.
n0	n0	n0	n0	**	
-1.0895	-0.4936	0.5074	-0.1625	-3.1012	t-Statistic Without Constant & Trend
0.2370	0.4806	0.8132	0.6109	0.0044	Prob.
n0	n0	n0	n0	***	
At First Difference					
d(TSV)	d(TSI)	d(NCI)	d(ISP)	d(GGDP)	
-5.6352	-7.0719	-2.5621	-4.1176	-5.1699	t-Statistic With Constant
0.0006	0.0001	0.1233	0.0082	0.0016	Prob.
***	***	n0	***	***	
-5.3810	-5.2407	-2.4932	-3.9534	-4.8981	t-Statistic With Constant & Trend
0.0041	0.0060	0.3255	0.0387	0.0098	Prob.
***	***	n0	**	***	
-5.8386	-1.2097	-2.4429	-4.0549	-5.3614	t-Statistic Without Constant & Trend
0.0000	0.1944	0.0189	0.0006	0.0001	Prob.
***	n0	**	***	***	

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

ثانياً. اختبار التكامل المشترك: يلاحظ من خلال الجدول (٩) نتائج اختبار التكامل المشترك، ونجد أن قيمتي الأثر (Track) والقيمة المميزة العظمى (Eigenvalue) هي أكبر من قيمتها الحرجة (critical) وهذا يدل على وجود علاقة تزامنية طويلة الأمد بين متغيرات النموذج القياسي المقدر. فنرفض فرضية عدم التنصص على عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنصص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلية عند مستوى المعنوية البالغ (٠,٠٥).

الجدول (٩) نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 03/06/24 Time: 06:21

Sample (adjusted): 2008S1 2022S1

Included observations: 29 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: GGDP ISP NCI TSI TSV

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	69.81889	173.0329	0.941420	None *
0.0000	47.85613	90.74928	0.838651	At most 1 *
0.0048	29.79707	37.84795	0.523830	At most 2 *
0.0374	15.49471	16.33054	0.307991	At most 3 *
0.0174	3.841465	5.654003	0.177137	At most 4 *

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

ثالثاً. اختيار الإبطاء الزمني المناسب: تم استخدام معايير AIC: Akaike information (criterion) و SC: Schwarz information criterion (criterion)

(HQ: Hannan-Quinn information criterion) وقد كانت نتيجة جميع المعايير هو الأبطاء الثالث وكما موضح في الجدول (١٠) وكالاتي
الجدول (١٠) اختيار الإبطاء الزمني المناسب

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GGDP ISP NCI TSI TSV
Exogenous variables: C
Date: 03/06/24 Time: 06:41
Sample: 2007S1 2022S2
Included observations: 28

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
55.41569	55.58086	55.34297	7.46e+17	NA	-769.8015	0
49.21683	50.20783	48.78047	1.09e+15	183.6606	-652.9266	1
46.60030	48.41714	45.80031	6.69e+13	81.01986	-586.2044	2
40.21534*	42.85802*	39.05172*	1.37e+11*	102.4117*	-466.7240	3

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

مصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

رابعاً. سببية Toda Yammamota: يتم استخدام سببية Toda Yammamota كونها سببية تختص بالأمد البعيد، فعندما يكون لدينا تكامل مشترك أي علاقة توازنية في الامد الطويل يتم استخدام هذه السببية أما إذا لم يكن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد فيتم استخدام سببية كرانجر (Granger) الخاصة بالأمد القصير .

١. بينت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين المتغير المستقل (عدد العقود nci) والمتغير التابع (gdp الناتج المحلي الاجمالي) في الأمد الطويل ذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob) تساوي (0.0143) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وهو يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وبالتالي سيزداد نمو الناتج المحلي نتيجة زيادة عدد العقود

٢. كذلك هناك علاقة سببية بين المتغير المستقل (عدد العقود nci) والمتغير التابع (المؤشر العام لأسعار الأسهم المتداولة) في الأمد الطويل، ذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob) تساوي (0.0074) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وهو يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وبالتالي سيزداد المؤشر العام لأسعار الأسهم نتيجة زيادة عدد العقود

٣. بينت نتائج اختبار السببية أن لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام لأسعار الأسهم ومؤشر الأسهم المتداولة وحجم التداول) والمتغير التابع (عدد العقود) في الأمد الطويل

٤. بينت نتائج الاختبار أن هنالك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (مؤشر الأسهم المتداولة) في الأمد الطويل لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة. كذلك توجد علاقة سببية تبادلية تتجه من (المؤشر العام وعدد العقود وحجم التداول) الى الناتج المحلي الأجمالي. لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) تساوي (٠,٠١١٢) وهي أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهو يتفق مع منهج النظرية الاقتصادية وبالتالي مؤشر الأسهم المتداولة من خلال المؤشر العام وعدد العقود وحجم التداول التأثير في مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي

٥. بينت نتائج الاختبار أن هنالك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (المؤشر العام وعدد العقود) وبين المتغير التابع (حجم التداول) لأن القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥) فنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

الجدول (١١) نتائج سببية Toda Yammamota

Toda Yammamota Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 03/06/24 Time: 06:50

Sample: 2007S1 2022S2

Included observations: 27

Dependent variable: **GGDP**

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4831	3	.457297	ISP
0.0143	3	10.56580	NCI
0.1328	3	5.600370	TSI
0.8445	3	0.820856	TSV
0.0000	12	127.6923	All

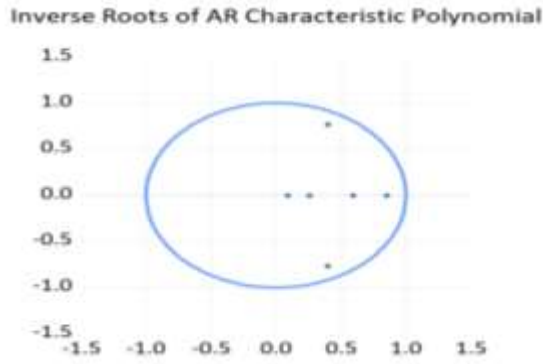
Dependent variable: **ISP**

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4232	3	2.802079	GGDP

0.0074	3	11.99965	NCI
0.2665	3	3.953708	TSI
0.4293	3	.764945	TSV
0.0000	12	43.93010	All
Dependent variable: NCI			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7750	3	1.108620	GGDP
0.8781	3	0.679248	ISP
0.8657	3	0.731764	TSI
0.8737	3	0.697839	TSV
0.9412	12	5.451958	All
Dependent variable: TSI			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0112	3	11.09029	GGDP
0.0000	3	31.98370	ISP
0.0000	3	88.52690	NCI
0.0000	3	131.5171	TSV
0.0000	12	539.1046	All
Dependent variable: TSV			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4346	3	.733317	GGDP
0.0020	3	4.76877	ISP
0.0001	3	21.32159	NCI
0.1585	3	.188216	TSI
0.0004	12	35.45944	All

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 12)

. اختبار استقرار النموذج ككل: يوضح الشكل (١٤) استقرار النموذج القياسي ككل وتبين أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ويعني ان السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي لا تحتوي على جذر الوحدة ولا تحتوي على سكون عشوائي دائم يؤثر على الانحراف المعياري للتقدير واختبارات المعنوية الإحصائية الأخرى التي تقوم على حساب الانحراف المعياري وعليه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (المؤشر العام لأسعار الأسهم وعدد العقود وحجم التداول ومؤشر الأسهم المتداولة) والمتغير التابع (الناتج المحلي الأجمالي)



المصادر والمراجع

١. قصي حسن حمزه ، دور الأسواق المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢١) رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بابل س٦٠-٦١
٢. (السلمان والبكر ،مهند بن عبد الملك واحمد بن البكر ،٢٠١٦، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي دراسة وصفية،مؤسسة النقد العربي السعودي ص١٣
٣. ابراهيم رسول هاني عباس الحسنوي ، أثر اسواق راس المال في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١
٤. احمد حمدي احمد، دور سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة
٥. احمد حمدي احمد، دور سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار دراسة تحليلية ،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة
٦. الأفندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، اليمن، الامين للنشر والتوزيع، اليمن ، ، ٢٠١٤ ص٦٤
٧. التقرير التأسيسي لسوق العراق للأوراق المالية، ٢٠٠٤
٨. د عبد الغفار حنفي ،اساسيات الاستثمار في بورصة الاوراق المالية (اسهم – سندات – وثائق استثمارية – خيارات) الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ ص٢٩٢
٩. د عبد الغفار حنفي و ده . رسمية قرياقص، الأسواق المالية وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٣١٣

١٠. د محمد صالح جابر ،الاستثمار بالأسهم والسندات ، وتحليل الأوراق المالية، الطبعة الاولى، مطبعة الخليج، الكويت، ١٩٨٢.ص١٥٣
١١. دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٤٢
١٢. رسمية احمد ابو موسى ، الاسواق الماليّة والنقدية ، دار المعنز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١١.
- ١٣.رشد فؤاد التميمي ، الأسواق المالية اطار في التنظيم وتقييم الأدوات ، دار اليازوري ، الأردن – عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦
١٤. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٢، ص١٢٤
- ١٥.سليم رشيد عبود الزبيدي ، أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية ا الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤، ص٦
- ١٦.سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي الثالث، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧.
- ١٧.السيد محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، ط١ ،مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ، مدرسة ابن النفيس – المعمورة ، ٢٠١٠، ص١١٦
- ١٨.طارق عزيز شويل الباوي ، دور سوق العراق للأوراق المالية في تنظيم أسعار الأسهم (دراسة تحليلية) مشروع بحث دبلوم عالي في التقنيات المالية والمحاسبية ، كلية التقنية الإدارية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦
- ١٩.عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار العسير للطباعة والنشر، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤، ص١٦
- ٢٠.المستنصرية، ٢٠٠٦، ص٧
- ٢١.المستنصرية، ٢٠٠٦، ص٧٧

٢٢.مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، دار الديوان للمطبوعات الجامعية للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص١٠.

٢٣.النجفي، حسن، سوق بغداد للأوراق المالية، مطبعة النجفي، بغداد، ١٩٩٢، ص٨٠.

٢٤.وليد عبد النبي عيدي، السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية، مجلة أبحاث في السياسة النقدية، العدد الأول، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦، ص٣

المصادر الأجنبية

1.Atanu and others, Enebi Yahaya and others, 2020, ARIMA Model forGross Domestic Product, Archives of Current Research International, No.7, Vol. 20,p.5

2.Hiregowda and others, Suchitra and others, 2020, Principal Component Analysis and its Application to Nominal Gross Domestic Product, Materials Science and Engineering ,p,1

3.Kenneth and others, Guobadia Emwinloghosa and others, 2021, A Time Domain Approach to Modeling Nigeria's Gross Domestic Product, Scholars Journal of Physics, No.1,Vol.8.

4.Kenneth and others, Guobadia Emwinloghosa and others, 2021, A Time Domain Approach to Modeling Nigeria's Gross Domestic Product, Scholars Journal of Physics, No.1,Vol.8.

5.Musyoki and others, 2020, Econometrics Model for the Contribution of Agricultural Gross Domestic Product to Overall Gross Domestic Product, International Journal of Mathematics Trends and Technology ,No. 6 , Volume 66 ,p 81

6.Ross Levine & Sara Zerous, Capital Control Liberalization, op.cit, p,4.